

السيد السيدات والسادة المشاركين أيها السيدات والسادة الحضور

يسرني ويسعدني أن أشارك معكم في أشغال هذه التظاهرة الهامة التي تتناول موضوعا من أكثر مواضيع الساعة خطورة وحساسية على جميع المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، بما يشكله من خطر على الأمن العام والصحة العمومية والاستقرار والتنمية المستدامة، ألا وهي آفة المخدرات التي انتشرت بشكل واسع وأصبحت تشكل تهديدا حقيقيا لكل الدول والمجتمعات.

أيها السيدات والسادة

مما لا شك فيه أن الجريمة المنظمة بأنواعها وأشكالها وصورها المختلفة أصبحت اليوم من أكبر التحديات والمخاطر التي تهدد أمن المجتمعات واستقرارها ونموها الاقتصادي والاجتماعي والبشري بوجه عام. كما أن الاتجار غير المشروع في المخدرات من أبرز الأشكال المروعة لهذا الإجرام المنظم العابر للحدود والقارات. وتكمن خطورة المخدرات في انتشارها الواسع في معظم البلدان والمجتمعات واستهدافها لطاقتها الحيوية وأجيالها الناشئة، بحيث لم يعد هناك أي بلد بمنأى عن أضرارها القاتلة، في ظل الأموال الطائلة التي تدرها هذه التجارة غير المشروعة والتسهيلات التي تتيحها الأوضاع الجديدة للعملة والانفجار التكنولوجي الهائل وزوال الحدود التقليدية بين الدول، وما يترتب عنها من سهولة تنقل الأشخاص والسلع ويسر الاتصال، بالإضافة إلى الأزمات الأمنية التي تعيشها مناطق كثيرة في العالم.

وكما تعلمون أيها السيدات والسادة، فإن تعاظم المخدرات والإدمان صار من المشكلات العويصة التي تهدد الصحة العمومية وتؤثر تأثيرا خطيرا على الأمن والتنمية، ذلك أن هيئات الأمم المتحدة المتخصصة تقدر عدد مستهلكي المخدرات في العالم بما يفوق 250 مليون شخص منهم حوالي 25 مليون في حالة إدمان وتبعية كلية للمخدرات. ويظل القنب أكثر المخدرات استهلاكا في العالم. كما أن استهلاك المؤثرات العقلية والمخدرات التخليقية في تزايد مستمر.

وكل يوم تظهر مواد مخدرة تخليقية جديدة، الأمر الذي يصعب الكشف عنها وقمعها. كما أن استهلاك المخدرات عن طريق الحقن من أهم طرق انتشار فيروس فقد المناعة البشرية (السيدا)، والقصور الكلوي.

وما يزيد الطين بلة هو أن المراهقين والشباب أكثر عرضة لاستهلاك المخدرات وأن انتشار تعاطيها لدى هذه الفئة أكثر بمرتين منه لدى فئات المجتمع الأخرى في العالم.

والجزائر، على غرار العديد من البلدان، وعلى الرغم من كونها لا تنتمي لمجموعة الدول المنتجة للمخدرات، ليست بمنأى عن المخاطر والتهديدات العديدة لآفة المخدرات، نظرا لتواجدها بين منطقتين حساستين هما منطقة إنتاج القنب الهندي باعتباره أكثر المخدرات رواجاً، ومنطقة استهلاكه. الأمر الذي أدى إلى تزايد الكميات المحجوزة من قبل وسائل المكافحة باستمرار من سنة إلى أخرى. ومعظم هذه الكميات حتى لا نقول كلها، قادمة من الحدود الغربية لبلادنا.

وهذا أمر طبيعي إذا علمنا أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يشير في تقريره السنوي إلى أن "المغرب يضل أول منتج للقنب في إفريقيا وأحد أوائل المنتجين له في العالم". ولم يتوقف الأمر عند القنب فقط، بل تعداه للمخدرات القوية والمؤثرات العقلية التي أصبحت تحجز باستمرار وكميات معتبرة. ومن المؤكد أن الوضع الحالي مرشح للتفاقم والتزايد، في ظل التهديدات والأوضاع الجيوسياسية الجديدة في المنطقة، التي تتميز بزعزعة الاستقرار الأمني والسياسي في العديد من بلدانها، ولجوء المهريين إلى استعمال المناطق الصحراوية الشاسعة، لنقل كميات يزداد حجمها يوماً بعد آخر، باستعمال وسائل متطورة جدا من طرف شبكات التهريب التي ثبت ارتباطها المؤكد بالإرهاب

وبالإجرام المنظم العابر للحدود، لذلك تبقى بلادنا ميدان عبور مفضل للمخدرات، الأمر الذي يجعلها عرضة لانزلاقات خطيرة في أي وقت إذا ما غفلنا أو تهاونا ولو للحظات قصيرة، ويمكن أن تؤول الأوضاع عند ذلك، لا قدر الله، إلى ما لا تحمد عقباه.

وأمام هذا الوضع المتنامي، فإن الجزائر، حرصاً منها على حماية المجتمع والحفاظ على أمنه واستقراره وتماسكه، لم تدخر جهداً لمكافحة كل الآفات الاجتماعية وعلى الخصوص الجريمة المنظمة والمخدرات بوجه أخص، حيث قامت خلال السنوات الأخيرة بالعديد من الإنجازات النوعية، نذكر منها:

في مجال التشريع:

تم تعديل القانون 04-18 المعدل والمتمم المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بهما، والذي تضمن عدت مواد من أهمها:

- اعداد استراتيجية وطنية للوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية و السهر على تنفيذها بعد مصادقة الحكومة عليها.

- ادراج تصنيف وطني للمخدرات و المؤثرات العقلية.

-انشاء فهرس وطني إلكتروني للوصفة الطبية التي تحتوي على مخدرات و مؤثرات عقلية يطالع عليها الأطباء الصيادلة، الضبطية القضائية، الجمارك و قطاع العدالة.

-الزام الصيادلة بإخطار عن وصفة يشبهونها انها غير مطابقة للمعايير القانونية و التنظيمية.
-ادراج حماية الصيادلة من اية محاولة للحصول على الأدوية باستعمال العنف و التهديد
-تعزيز التعاون الدولي و ادراج التسليم المراقب كطريقة لتنبع المخدرات و تفكيك العصابات المختصة في اتجار الغير الشرعي بها

في مجال التعاون الدولي:

لقد انضمت الجزائر منذ الاستقلال إلى المجموعة الدولية وأدرجت جهودها في هذا المجال إلى الجهود الدولية العام طبقا للوائح وقرارات هيئات الأمم المتحدة. فبالإضافة إلى مصادقة الجزائر مبكرا، على كل المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات والإدمان، قامت في هذا المجال، بنشاط حثيث على المستويين الجهوي والدولي. وهي تساهم بكيفية منتظمة في الجهود التي تبذلها المجموعة الدولية في هذا الميدان، لاسيما في إطار نشاط مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ومجلس وزراء الداخلية العرب، والاتحاد الإفريقي، وفي إطار الشبكة الأوروبية ومتوسطة للتعاون في مجال مكافحة المخدرات التابعة للمجلس الأوروبي.

في مجال التنسيق:

- إنشاء مؤسسة وطنية متخصصة مكلفة بإعداد السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات والسهر على تنفيذها، وتنسيق النشاطات المنجزة من قبل القطاعات المعنية المختلفة.
- تعزيز التشاور والتعاون بين مختلف المصالح المكلفة بالوقاية من المخدرات ومكافحتها.
- تنشيط دور المجتمع المدني ودعم دوره الوقائي وقدراته البشرية والمادية والتنظيمية.

في مجال دعم القدرات :

. تدعيم ميزم للقدرات التنظيمية والبشرية والمادية والتكنولوجية لمصالح المكافحة المختلفة، وبصفة خاصة عن طريق تدعيم جميع هيئات المكافحة بأعداد كافية من الأعوان والإطارات المكونين تكويننا جيدا.
. إعطاء أهمية قصوى للتكوين القاعدي وتأهيل الأعوان والإطارات على جميع المستويات وكذا لعمليات التكوين المستمر

في مجال التكفل بالمدمنين:

- دعم معتبر لقدرات استقبال المدمنين وعلاجهم بإقامة شبكة واسعة من مراكز استقبال المدمنين والمتعاطين وعلاجهم، حيث تم استغلال 46 مركز وسيطي لعلاج الإدمان من أصل 53 مركز و 06 مراكز إزالة التسمم من أصل 15 مركز المسطرين في برنامج وزارة الصحة لسنة 2007.
- إنجاز العديد من عمليات تكوين الأطباء والمختصين المكلفين بالعمل في هذه المراكز.
- بعث مراكز تجريبية لعلاج استبدال المواد الأفيونية عن طريق الميتادون، التي تم اعتمادها في النظام الصحي الجزائري ابتداء من 5 جانفي 2021، وقد استفاد منه 100 طالب للعلاج، حاليا هناك مركزين تجريبيين، الأول على مستوى مستشفى "فرانس فانون" بالبليدة، والثاني بالشرافة "الجزائر العاصمة" وقد بدأ التفكير في تعميم التجربة في القريب العاجل إلى مراكز عديدة في مختلف أنحاء الوطن.

• الوضعية الحالية للمخدرات في الجزائر

إن المؤشرات العديدة المستخلصة من التقارير الدورية التي ترد من مصالح مكافحة المخدرات إلى الديوان الوطني لمكافحة المخدرات توحي بأن الظاهرة في تزايد مستمر، وفي ما يلي سأعرض على مسامعكم أهم الإحصائيات المتعلقة بالمحجوزات من المخدرات في الخمس سنوات الماضية بالإضافة إلى القضايا المعالجة على مستوى الجهات القضائية المتعلقة بها :

أولا بالنسبة للمحجوزات من مخدر القنب الهندي بالنسبة للفترة 2018 - 2022 بلغت

305,469 طن

ثانيا المؤثرات العقلية:

بلغ ما تم حجزه خلال هذه الفترة ما يقارب 26 مليون قرص.

وقد سجلت الجهات القضائية بدورها ارتفاعا مضطربا في عدد القضايا المتعلقة باستهلاك المخدرات والإتجار غير المشروع بها. وإليك عدد القضايا التي عولجت من طرف الجهات القضائية للسنوات الخمسة الأخيرة أي بين

2022-2018:

بلغ عدد القضايا التي عالجتها مختلف الجهات القضائية 211607 قضية،

وبلغ عدد الأشخاص الذين استفادوا من العلاج 116352 شخصا.

إن هذه المعطيات لوحدها غير كافية لمعرفة وضعية المخدرات في بلادنا، لذلك يتم اللجوء إلى إنجاز دراسات وبائية ميدانية حول تفشي المخدرات في أوساط المجتمع، تخضع لمقاييس علمية دقيقة ويقوم بها خبراء مختصون.

قام الديوان بإنجاز 04 تحقيقات وبائية وهي:

- **التحقيق الوبائي حول إنتشار المخدرات في الوسط الأسري 2010** : استهدف هذا التحقيق 9240 أسرة تضم 48708 فردا موزعين على 46 ولاية، حيث بينت هذه الدراسة أن نسبة استهلاك المخدرات خلال 12 شهرا الأخيرة هي 1.15%

- **التحقيق الوبائي حول إنتشار المخدرات في الوسط المدرسي 2016** : استهدف هذا التحقيق 426 مؤسسة تربوية، وشمل 12834 تلميذا منهم 7731 تلميذا في المتوسط 240 متوسطة و 5103 تلميذا في الثانوي، 086 ثانوية، حيث قدرت نسبة استهلاك القنب ب 2.72%، وتعتبر الفئة الشبانية التي تتراوح أعمارهم ما بين 15-17 سنة هي الأكثر استهلاكاً بنسبة 3.61%.

- **التحقيق الوبائي حول إنتشار المخدرات في الوسط الجامعي 2018** : استهدف هذا التحقيق 4012 طالب جامعي موزعين على 59 مؤسسة جامعية، النسبة الاجمالية لاستهلاك المخدرات هي 9.2%، والقنب الهندي يأتي في المرتبة الأولى بنسبة 7.3% .

- **التحقيق الوبائي حول انتشار المخدرات في الوسط الأسري سنة 2022:**

إن نتائج هذه الدراسات ساهمت في إعداد الاستراتيجيات الوطنية المتتالية للوقاية من المخدرات ومكافحتها، التي قام بها الديوان والتي تقوم على مبدئين هما خفض من عرض المخدرات و التقليل من الطلب عليها، وتمثل في :

● الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وادمانها للفترة 2004-2008

● الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وادمانها للفترة 2011-2015

● الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وادمانها للفترة 2020-2024

التي تركز على محورين هما: خفض من عرض المخدرات و تقليل الطلب عليها، بالإضافة إلى محور ضمان الرعاية الجيدة للأشخاص الطالبين للعلاج " تطبيب، تقليل من المخاطر، دعم أسري، إدماج مهني للمدمنين".

وأمام هذا الوضع المقلق، فإن المسؤولية الموضوعة على عاتقنا كسؤولين، وإطارات الجمعيات، وكأولياء، وأفراد، أكيدة وكبيرة. وعلينا أن نواجه هذا التحدي وأن نعمل دون هوادة لكسب رهان حماية الشبيبة وكل فئات المجتمع من هذه السموم، باعتبارها آفة العصر الحديث.

ومن المؤكد أن الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة لحماية الشباب من الآفات الاجتماعية وصون صحتهم وحياتهم وضمان مستقبلهم الآمن، لن تبلغ أهدافها القصوى إلا إذا تم تعزيزها بعمل مكثف ومستمر لكل أفراد المجتمع وفئاته، ولاسيما الفئات المثقفة والمستنيرة.

أغتنم هذه الفرصة السانحة لأونه بالدور الفعال وبالخدمات الجليلة التي تقوم بها مصالح المكافحة بأجهزتها الثلاث، تحت إشراف قيادة الجيش الوطني الشعبي، والتي يسهر ضباطها وعناصرها بكل تفان على حماية حدودنا وصيانة مجتمعتنا والتصدي بكل فعالية لمحاولات المهربين وأباطرة المخدرات إغراق بلادنا بجميع أنواع هذه السموم الفتاكة.

قبل أن أختم بودي أن أشير إلى مسألة هامة جدا وهي الوقاية، حيث أن الجانب القمعي والعلاجي يحظى بأهمية كبيرة، خلافا للجانب الوقائي الذي لا يلاقي نفس الأهمية في المجتمع بالرغم من أن الوقاية هي العنصر الأساسي الذي ينبغي التركيز عليه.

لا شك أن هناك بعض المحاولات لإنجاز نشاطات وقائية إلا أنها تبقى مناسباتية ولا تحقق النتائج المرجوة منها، وبالتالي فالوقاية تعد من الآليات الأساسية التي ينبغي على القطاعات التركيز عليها وضمان التنسيق ما بينها من أجل توحيد الجهود وتفاذي هدر الامكانيات .

ولتحقيق ذلك ينبغي التوصل إلى جعل كل قطاع وكل هيئة مثل الأسرة، المدرسة، المسجد، الجامعة، الجمعيات، مؤسسات الدولة بجميع فروعها" الولايات، الدوائر، البلديات، الهيئات الانتخابية.... تعد برنامجا سنويا يكون قابلا للتقويم في مجال الوقاية من المخدرات.

كما لا يفوتني أن أנוه بالجهود الحميدة التي تبذلها وسائل الإعلام المختلفة بمساهمتها في هذه المعركة الشائكة التي تخوضها بلادنا ضد الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها وأنواعها، لاسيما الإرهاب والمخدرات والجرائم الأخرى، وأدعو الجميع بهذه المناسبة إلى مواصلة الجهود وتكثيفها في مجال التوعية والتحسيس وتجنيد كل فئات المجتمع للمساهمة في هذه المعركة التي ستكلل من دون أدنى شك بالنجاح والتوفيق.

وهكذا، وعملا بتوجيهات السلطات العليا للبلاد، فإن الحكومة قد التزمت منذ سنوات عديدة بالتصدي وبكل عزم وحزم لآفة المخدرات، من خلال عمليات متعددة الأوجه والأشكال، ترمي إلى تجنيد كل الطاقات وكل الفاعلين في المجتمع وتوفير أكبر قدر من الإمكانيات، قصد الحد من انتشار المخدرات ومن استهلاكها بتقليل العرض والطلب على حد سواء.

أشكركم، والسلام عليكم